محددات الاستعمال المتزايد للسيولة النقدية في الاقتصاد الوطني -دراسة للفترة 2000-2014

د. صاري علي جامعة سوق أهراس
د. البحري عبد الله المركز الجامعي لتامنغست

الملخص

تعتبر النقود القانونية أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة، وقد شكلت (النقود القانونية) حيِّزاً كبيراً في تشكيلها لعرض النقود في الجزائر، فقد شهدت نمواً مستمراً، إذ يقدر متوسط نموها خلال الفترة (1990م–2000م) بحوالي15,9%، بينما شكلت نسبة 17,35% للفترة (2000- 2014م)، ما يعني أن النقود القانونية تشكل نسبة هامة من حجم عرض النقود (M2) في الاقتصاد، هذا الارتفاع في نسبة النقود القانونية إلى عرض النقود هو ما جعل من النقود القانونية أساس معظم -إن لم تكن كل- التعاملات بين الأفراد في الاقتصاد الوطني، واهم العوامل أو المحددات المؤدية إلى ذلك هو ما نود التطرق إليه من خلال هذه الورقة البحثية تحت عنوان «محددات الاستعمال المتزايد للسيولة النقدية في الاقتصاد الوطني».

الكلمات المفتاحية: عرض النقود، الكتلة النقدية، سيولة الاقتصاد، استخدام السيولة.

Abstract:

Considers money legal more components of the money supply liquidity, has formed a (legal money) figured prominently in the formation of the money supply in Algeria, has seen continuous growth, with an average growth estimated during the period(1990-2000) estimated at 15.9%, while accounted for17,35% for the period (2000-2014), which means that the legal money form a significant proportion of the size of the money supply (M2) in the economy, this increase in legal money relative to the money supply is making money from the legal basis of the most Shall were not per-transactions between individuals in the national economy, and the most important factors or determinants leading to it is what we would like to address it through this paper under the title «determinants of the increasing use of liquidity in the national economy».

Keywords: money supply, masse monetary, liquidity of the economy, the determinants of the use of liquidity.

مقدمة

إن إستراتيجية الجزائر المتميزة بسياسة استثمارية توسعية تطلبت عرضًا متزايداً للنقود، ما جعل الإصدار النقدي يشهد ارتفاعا متصاعدا، ذلك أن سياسة الإصدار النقدي في الجزائر كانت خاضعة خلال الفترة قبل الإصلاحات للسياسة التنموية المنتهجة، والتمويل الرأسمالي لاستثمارات القطاع العمومي، وهو ما نتج عنه إصدار مكثف للنقود وبدون مقابل حقيقي، لأنه حتى يحقق الإصدار النقدي نتائجه الايجابية لابد من أن يساير الإصدار النقدي الإصدار العيني – الإنتاج الحقيقي- في الاقتصاد؛ لأن النقود تؤدي دوراً هاماً في اقتصاديات الدول إذ لا يقتصر دورها على القيام بدور الوساطة في المبادلات، وقياس قيم السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل المستوى العام للأسعار، والإنتاج، وميزان المدفوعات، باعتبار أن الكتلة النقدية تمثل جميع وسائل الدفع في البلد خلال فترة زمنية معينة، وبما يتيح توفير التمويل اللازم لعمل النشاطات الاقتصادية وتوسيعها.

وتعتبر النقود القانونية أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة، وقد شكلت (النقود القانونية) حيِّزاً كبيراً في تشكيلها لعرض النقود في الجزائر، فقد شهدت نمواً مستمراً، إذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية خلال الفترة (1990م–2000م) بحوالي 15,9%، بينما شكلت نسبة 17,35% من سنة 2000 إلى غاية 2014، ما يعني أن النقود القانونية تشكل نسبة هامة من حجم عرض النقود (M2) في الاقتصاد، وعلى أساس هذا الارتفاع في نسبة النقود القانونية إلى عرض النقود هو ما يفسر ارتفاع سيولة الاقتصاد حيث نجد أنها وصلت إلى 71.5 سنة 2009م، وهو ما يعني ارتفاع الاستخدام الكبير للنقود في المعاملات الاقتصادية (النقود القانونية والودائع تحت الطلب) ولكن النقود القانونية بشكل أكبر، هذا الارتفاع في معدل سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وهو ما يظهر في السنوات الأخيرة أين بلغت سيولة الاقتصاد في السنوات الخمسة الأخيرة مقدار 68,5.

كما يميز الاقتصاد الوطني ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد، الناتج عن عدة عوامل أهمها الشروع في تطهير المؤسسات العمومية، الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، أزمة الثقة في النظام البنكي بعد أزمة الخليفة والنقص المتكرر لسيولة في المراكز البريدية؛ وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة، واستمرار نمو الإنتاج (العرض) النقدي، أما فيما يتعلق بسرعة تداول النقود التي ما تزال منخفضة بسبب ظاهرة الاكتناز وتسرب الأموال إلى السوق الموازية مما أثر على تداول النقود في الاقتصاد الرسمي، حيث لم تتجاوز (سرعة تداول النقود) الاثنان منذ سنة 2000م؛ كل هذه العوامل جعلت من النقود القانونية أساس معظم -إن لم تكن كل- التعاملات بين الأفراد في الاقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من اجل معرفة المحددات التي يتم من خلالها تحديد أسباب الاستعمال المتزايد للسيولة النقدية في المبادلات التجارية في الاقتصاد الوطني، باعتبار أن الاستعمال المفرط للسيولة يولد نتائج تضخمية وحتى آفات اجتماعية، ولذلك فإن معرفة هذه المحددات يساهم في تقييم العوامل المؤثرة على سياسة الاستخدام المتزايد للسيولة، ودور كل من البنك المركزي والبنوك التجارية والأوضاع الاقتصادية في تحديد اتجاهات هذا التزايد.

أهداف الدراسة: إن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

1-محاولة توضيح مكانة النقود القانونية في بنية عرض النقود في الجزائر.

2-محاولة معرفة العوامل المساهمة في زيادة اعتماد الأفراد على النقود السائلة في تسوية المعاملات اليومية لهم.

مشكلة الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة على إشكالية أساسية مفادها: ما هي العوامل أو المحددات التي تجعل من الأفراد الاقتصاديين في الجزائر يستخدمون النقود السائلة بشكل مفرط في المبادلات التجارية بينهم؟

فرضية الدراسة: بنيت هذه الدراسة على فرضية مفادها أن هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية الفردية التي تساهم في استخدام الافراد المفرط للسيولة في المعاملات التجارية اليومية؛ وأن الأوضاع الاقتصادية السائدة تشجع على ذلك.

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي واستخدام الأسلوب الاستنباطي عند تحليل المعطيات الاقتصادية في الجزائر والاعتماد على الإحصائيات الرسمية لبنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية في البلد.

أولاً: عرض النقود في الجزائر تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، حيث أن تحقيق هذه الأهداف يستدعي أن تتتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه (زيادة حجمه أو تقليله) في الاقتصاد الوطني. حيث إنّ إستراتيجية الجزائر المتميزة بسياسة استثمارية توسعية تطلبت عرضًا متزايداً للنقود، ما جعل الإصدار النقدي يشهد ارتفاعا متصاعدا، ذلك أن سياسة الإصدار النقدي في الجزائر كانت خاضعة خلال الفترة قبل الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية للسياسة التنموية التي انتهجتها البلاد، والتمويل الرأسمالي لاستثمارات القطاع العمومي، وهو ما نتج عنه إصدار مكثف للنقود وبدون مقابل. وبهذا فإن عرض النقود في الجزائر يتم من خلال:

1-الإصدار النقدي: يتم إصدار النقود في الجزائر من قبل بنك الجزائر، إذ تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات مؤسسة بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه المادة الرابعة (4) من قانون النقد والقرض[1]، والتي نصها «يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني، ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي-بنك الجزائر-الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه».

وتتمثل عملية الإصدار النقدي في قيام بنك الجزائر بتزويد السوق (الاقتصاد) بالأوراق والقطع النقدية المحددة قانونيا من حيث الشكل والمواصفات والقيمة، إذ تعدّ الورقة المصدرة بمثابة التزام أو تعهد من قبل بنك الإصدار، حيث تصبح عملية الإصدار نافذة بمجرد انتقال الورقة النقدية من خزائن البنك الداخلية إلى خارج الجهاز المصرفي، وتتحول بذلك الورقة من ورقة عادية إلى ورقة نقدية تحمل قوة إبرائية قانونية.

أما حجم الإصدار فيتوقف على حجم النشاط الاقتصادي من جهة، وعلى طبيعة السياسة النقدية من جهة أخرى[2]، حيث تتم تغطية كل إصدار نقدي في الجزائر وفقاً لما أشارة إليه المادة التاسعة والخمسون (59) من قانون النقد والقرض «لا يجوز أن يصدر النقد من قبل البنك المركزي إلا ضمن شروط التغطية، تحدد بنظام يوضع وفقا لأحكام الفقرة "أ" من المادة 44 أعلاه حيث لا يمكن أن تتضمن تغطية النقد إلا العناصر التالية: سبائك وعملات الذهب. عملات أجنبية حرة التداول. سندات مصدرة من الخزينة الجزائرية.

2-الائتمان المصرفي: تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال الائتمان (القروض) المقدمة للاقتصاد وعملية خلق نقود الودائع، حيث أشار قانون النقد والقرض (10/90) إلى ذلك تلميحاً في نص المادة السبعين (70) من قانون النقد والقرض عندما حدد[3]: بأن البنوك فقط هي المؤهلة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من 66 إلى 68 أي تلقي الودائع من الجمهور، ومنح القرض، وأخيرا خلق وسائل الدفع وتسييرها.

وعليه؛ فإنّ أي تغير في حجم الائتمان المصرفي يؤدي إلى حدوث تغير مماثل في حجم العرض النقدي. ذلك ما يجعل من الائتمان المصرفي يشكل نسبة هامة في العرض النقدي على المستوى الوطني، حيث يساهم بنسبة (مثلا: 62.36%سنة 1991م، وبنسبة 75.68% سنة 2000م، وبنسبة 67.06% سنة 2007م) في العرض النقدي.

وعليه؛ فإنّه مهما اختلف مفهوم العرض النقدي، سواء كان M1 أوM2 أوM3 فإن نقود الودائع المصرفية التي تخلقها البنوك التجارية تمثل الجزء الأكبر من المعروض النقدي، وعملية خلق نقود الودائع أو خلق الائتمان يشترك فيها النظام المصرفي كله.

ثانياً: تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر. تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من: النقود القانونية، الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل؛ والجدول الموالي يوضح تطور هذه المكونات ونسب نموها من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة المعتمدة.

الجدول رقم 1: جدول تطور الكتلة النقدية ومكوناته في الجزائر في الفترة 2000- 2014. الوحدة مليار دج

المتغير / السنة	النقود القانونية	نسبة التغير	الودائع تحت الطلب	نسبة التغير	النقود M1	نسبة التغير	أشباه النقود	نسبة التغير	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير	الناتج الوطني	سيولة الاقتصاد M2/PIB
2000	484.52	10.55	563.7	26,39	**1048.18**	15.79	974.35	10,20	**2022.5**	13.3.	4123.5	49.04
2001	577.15	19.1	661.3	17,31	**1238.5**	18.15	1235.0	26,75	**2473.5**	22.3	4257.0	58.1
2002	664.68	15.2	751.6	13,65	**1416.34**	14.36	1485.2	20,25	**2901.53**	17.3	4541.9	63.88
2003	781.4	17.5	849.0	12,96	**1630.38**	15.11	1724.04	16.08	**3354.42**	15.6	5266.82	63.68
2004	874.34	11.9	1291.3	52,1	**2160.6**	32.52	1577.5	-8,5	**3644.3**	11.4	6127.5	61.00
2005	921.0	5.33	1516.5	17,44	**2421.4**	12.13	1636.2	10,1	**4157.6**	11.2	7564.6	55.0
2006	1081.4	17.41	2096.4	38,23	**3167.6**	30.74	1766,1	1,7	**4933.7**	18.7	8512.2	58.0
2007	1284.5	18.78	2949.1	40.67	**4233.6**	33.7	1761	-0,3	**5994.6**	21.5	9408.3	63.7
2008	1540	19.9	3424.9	16,13	**4964.9**	17.3	1991	13,06	**6955.9**	16.0	11042.8	63.0
2009	1829.4	18.82	3114.8	-8,96	**4944.2**	-0.4	2228.9	11,95	**7173.1**	3.2	10034.3	71.5
2010	2098.6	14.68	3657.8	17.43	**5756.4**	16.41	2524.3	13,25	**8280.7**	15.4	12049.5	68.7
2011	2571.5	22.53	4570.2	24,94	**7141.7**	24.06	2787.5	10,42	**9929.2**	19.9	14384.8	69.0
2012	2997.2	16.55	4776.34	4,51	**7 681.8**	8.34	3329.8	19,45	**11067.6**	11.46	16208,7	68.48
2013	3247.64	7.71	5055.8	5,52	**8249.8**	7.4	3691,96	10.7	**11941.76**	7,89	16643,8	71,6
2014	3658,9	7.87	5921.3	14,6	**9580.2**	16.1	4083,7	10.6	**13663.9**	14,4	17205,1	79,4

المصدر: الحسابات من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

Bank of algeria, Bulletin stayistique de la banque d'algerie, statistiques monétaires 1964 –2000 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005.

- بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الشكل رقم (1): منحنيات تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر من 2000-2014م.

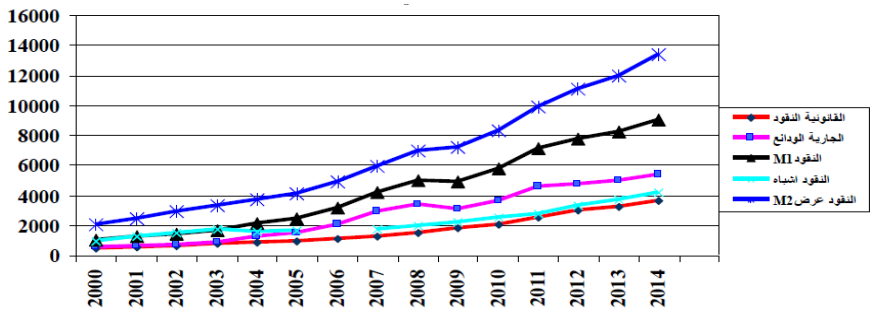

تحليل بنية الكتلة النقدية:

1-**تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر:** تتكون الكتلة النقدية M2 من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1)، إضافة إلى أشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل، تطورها هذه المكونات عبر الفترة من2000م إلى2014م كان كما يلي:

أ-النقود القانونية: تتكون النقود القانونية-التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر-من الأوراق والقطع النقدية المساعدة، وتعتبر هذه النقود أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة، وقد شكلت حيّزاً كبيراً في تشكيل الكتلة النقدية خلال السنوات الأولى من الاستقلال، لتترك هذه المكانة للودائع تحت الطلب والودائع الآجلة بعد ذلك. وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخيل الأفراد التي تعتبر مصدر تلك الودائع. إذ أنه في 1962م مثلا: كانت تمثل النقود القانونية نسبة 55% من مجموع الكتلة النقدية، وتضاعف مقدارها بحوالي 21,8 مرة سنة 1982م مقارنة بسنة 1962م، وفي سنة1991م أصبحت النقود القانونية تمثل حوالي 38% من مجموع الكتلة النقدية بمقدار 157,2 مليار دج.

أما فيما يخص حجمها فقد شهد نمواً مستمراً، إذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية خلال الفترة (2000م–2014م) بحوالي 17,35%، ما يعني أن النقود القانونية تشكل نسبة هامة من حجم الكتلة النقدية (M2) في الاقتصاد، حيث إن أقل نسبة لها من بين مكونات الكتلة النقدية الأخرى

هي 22.2% سنة 2005م و 20.27% في سنة 2007م بمبلغ قدره 921 مليار دج و1301.3 مليار دج سنتي 2005م و 2007م على التوالي. بينما كانت في سنة 2003م و2004م ما يقارب 781.4 و 882.4 مليار دج على التوالي، أما أعلى نسبة للنقود القانونية كمكون للعرض النقدي فكانت سنة 1990بنسبة فاقت 39,34% وبمبلغ 134.94مليارد ج، لتبدأ بعد ذلك بالانخفاض تدريجاً بدءاً من سنة 1991م أي سنة بعد قانون النقد والقرض حيث لم تتجاوز بعد ذلك نسبة 30% من الكتلة النقدية، وقد كانت أعلى نسبة لها بعد ذلك هي 27,08%سنة2012م.

ب-الودائع تحت الطلب: تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل، نظرا لسرعة تحويلها إلى نقود، ولذلك تندرج مع النقود القانونية لتشكل المستوى الأول من الكتلة النقدية (M1) وتتكون هذه الودائع من: الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة.

وقد كانت نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقود تمثل نسبة39,34% سنة 1990م، لترتفع بعد ذلك في سنة 1991م أي سنة بعد قانون النقد والقرض إلى نسبة 40.5% من الكتلة النقدية (M2)، نتيجة الإصلاحات النقدية والمصرفية التي انتهجتها السلطات الجزائرية بداية من قانون النقد والقرض، حيث شكلت نسبة الودائع تحت الطلب نسبة30%من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002م بما قيمته751.6مليار دج، ثم تعود قيمتها للارتفاع بعد ذلك إلى2096.4، و2949.1مليار دج سنتي2006، 2007على التوالي أي بنسبة من الكتلة النقدية تقدر بـ: 42,49% و49.19% لنفس السنتين.

أما متوسط معدل نموها خلال فترة الدراسة (2000م–2014م) فقد فاق 19,33%. مسجلا أعلى نسبة نمو له سنتي 2004 و2007م بـ: 51.5% و45.2% على التوالي. حيث شهدت السنوات الثلاثة الأخيرة نمو مستمر

في الودائع تحت الطلب حيث بلغت قيمتها 3657,8مليار دج و4570,2 مليار دج و4776,34 مليار دج في كل من سنة 2010م و2011م و2012م على التوالي، هذا ما يوحي بتحسن مستوى الفوائض المالية لدي الأفراد نتيجة الطفرة أو التحسينات التي عرفتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة، وكذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحوا حسابات على مستوى مؤسسة البريد أو البنوك الوطنية.

ج-الودائع لأجل: الودائع لأجل أو أشباه النقود والتي تعتبر المكون الثاني في تركيب الكتلة النقدية إضافة إلى (M1)، فهي بذلك عبارة عن أموال مجمدة لفترة معينة وتعطي مقابلا (فائدة)، ويندرج ضمنها الودائع لأجل لدى البنوك والودائع لدى صندوق التوفير والاحتياط، وتؤشر هذه الودائع إلى الادخار. وقد بلغت نسبتها03% إلى إجمالي الكتلة النقدية في 1962م، لتصل بعد ذلك إلى 21.7% سنة 1991م ثم إلى 37.25% سنة 2002م و27.47% سنة 2007م ثم 30,48%سنة 2010م، لتصل إلى 30,08%سنة 2012م.

أما أعلى نسبة نمو لها فكانت متفاوتة من فترة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي مرت بها البلاد فنجد أول أعلى نسبة نمو هي 61,9% سنة 1992م ثم سنة 1998م أين وصلت نسبة النمو إلى 86.87%، وإنما يرجع أيضا إلى انخفاض نسبة احتفاظ الأفراد بالسيولة النقدية في بعض الفترات، خاصة سنة 1998م أين وجدنا أن معدل نمو الودائع لأجل فاق نسبة 86.87% وذلك نتيجة تدني الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر في هذه السنة والتي قبلها بنسبة نمو 25,76% بعدما كانت 13,23% سنة 1995م. بينما في سنة 1999م انخفض معدل نمو الودائع لأجل إلى 15,4% أي نمو بمقدار 118مليار دينار، ومواصلا الانخفاض سنة 2000م إلى 10,2%، ثم شهد معدل نمو الودائع لأجل ارتفاعاً بعد ذلك سنة2001م بـ:26.8% وسنة 2002م بـ: 20.3% و16.1% سنة 2003م. وكان ذلك

نتيجة للجوء الأفراد و المؤسسات إلى إيداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان أنشط البنوك في هذه الفترة قبل حله بعد ذلك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة إلى حد الإغراء(17%) التي كان يمنحها على الودائع' وكانت النتيجة بعد حل بنك الخليفة أن معدل نمو الودائع لأجل سجل نسبة نمو سالبة بلغت (-0,3%) سنة 2007م، غير أن تدخل الدولة آنذاك أدى إلى إعادة الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو معد الودائع لأجل أين وصل سنة 2008م إلى 13,1% ثم إلى 19,45% سنة 2013م.

3-سيولة الاقتصاد وسرعة تداول النقود: إذا ما تمت مقارنة الكتلة النقدية بالناتج المحلي الخام PIB للحصول على معدل سيولة الاقتصاد، الذي يمثل نسبة الالتزامات السائلة إلى PIB (بالأسعار الجارية)، وسرعة تداول (حركية) النقود في الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (02): تطور نمو PIB، ومعدل سيولة الاقتصاد في الفترة 2000م-2014م. الوحدة: مليار دج

المتغير / السنة	الكتلة النقدية M2	PIB الناتج الوطني	سيولة الاقتصاد M2/ PIB	سرعة تداول النقود PIB /M2
2000	2022.5	4123.5	49.04	2.48
2001	2473.5	4257.0	58.1	1.72
2002	2901.53	4541.9	63.88	1.56
2003	3354.42	5266.82	63.68	1.57
2004	3644.3	6127.5	61.00	1.64
2005	4157.6	7564.6	55.0	1.56
2006	4933.7	8512.2	58.0	1.7
2007	5994.6	9408.3	63.7	1.37
2008	6955.9	11042.8	63.0	1.59
2009	7173.1	10034.3	71.5	1.4
2010	8280.7	12049.5	68.7	1.46
2011	9929.2	14384.8	69.0	1.45
2012	11067.6	16208.7	68.48	1.46
2013	11941,76	16643,8	71,6	1,6
2014	13663,9	17205,1	79,4	1,26

المصدر: من إعداد الباحثين: بالاعتماد على: بيانات الجدول رقم(1).

الشكل رقم2: التمثيل البياني لسيولة الاقتصاد وسرعة تداول النقود.

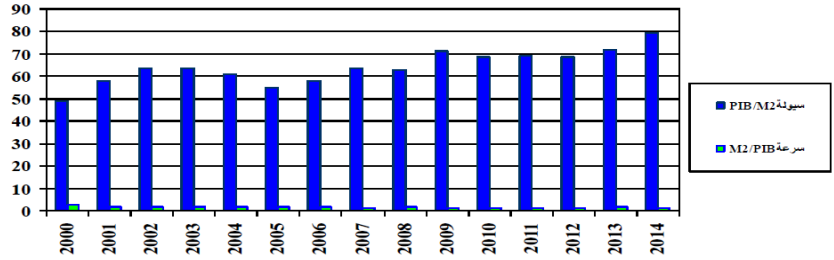

الملاحظ من خلال الجدول ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد، الناتج عن عدة عوامل أهمها الشروع بعد قانون النقد والقرض سنة 1990م في تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تراكم تكاليف بلغت 1740 مليار دج (ما يعادل 27 مليار دولار) إلى غاية نهاية 2004م، وهذا التراكم ناتج عن عدة عمليات متعاقبة أنجزت منذ 1990م. ومن سنة 1990م إلى سنة 1997م تم توفير جزء من تمويل التطهير المالي بفضل إنشاء صندوق للتطهير بمبلغ 650 مليون دج. أما الباقي من التمويل فقد تم عن طريق قيام الخزينة بشراء الديون المترتبة على المؤسسات لدى البنوك بواسطة إصدار سندات لفائدة هذه البنوك بنسبة 06% لمدة 20 سنة[4].

ومن أسباب ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد في سنة2000م الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أدى إلى ضخ أموالا جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية حيث لم تنخفض سيولة الاقتصاد عن مستوى 55 بدءا من سنة 2000م أما متوسط سيولة الاقتصاد خلال فترة الدراسة فقد تجاوز الـ 60.

هذا الارتفاع في سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة، واستمرار نمو الانتاج النقدي، وهو ما يظهر في السنوات الأربعة الأخيرة أين بلغت سيولة الاقتصاد سنة2009 مقدار71,5، ثم 68.7 سنة 2010، و71,6سنة 2013 79.4 سنة 2014م[5].

أما فيما يتعلق بسرعة تداول النقود التي ما تزال منخفضة خلال هذه الفترة وهذا بسبب ظاهرة الاكتناز وتسرب الأموال إلى السوق الموازية مما أثر على تداول النقود في الاقتصاد الرسمي، حيث لم تتجاوز الاثنان منذ سنة 2000م، أين وصلت سنة2004 إلى 1,64 ثم 1,59 سنة 2008م، غير أنها شهدت في السنوات الأربعة الأخيرة (من سنة 2009 إلى سنة 2012) نوع من الاستقرار ولكن عند أدنى مستوياتها بمتوسط معدل1,45 لهذه السنوات؛ لتصل في الأخير إلى أدنى مستوى لها خلال فترة الدراسة سنة 2014 بـ: 1,26.

وما يمكن ملاحظته عموما في بنية الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني هو أن في مكونات الكتلة النقدية تظهر بوضوح الحصة التي تحتلها النقود الائتمانية، أو بعبارة أخرى العملة المتسربة خارج الجهاز المصرفي خلال هذه الفترة مقارنة مع النقود الكتابية. إلا أنه وبالمقارنة مع المرحلة السابقة انخفضت نسبة هذه النقود بشكل محسوس ابتداء من سنة1991م حيث قدرت نسبة النقود الائتمانية بالنسبة للكتلة النقدية بـ: 39.3٪ سنة 1990م لتنخفض إلى أدنى مستوياتها حيث قدرت هذه النسبة بـ: 22.2٪ سنة 2005م و 2006م. وتدل هذه الحالة بكل وضوح على إصرار السلطات في ظل هذا الإصلاح النقدي الجديد وفق قانون النقد والقرض والتعديلات الملحقة به على التقليص من التسرب النقدي خارج الجهاز البنكي، وتشجيع استعمال النقود الكتابية.

الشكل رقم3: المؤشرات النقدية في الاقتصاد الوطني للسنوات الاخيرة.

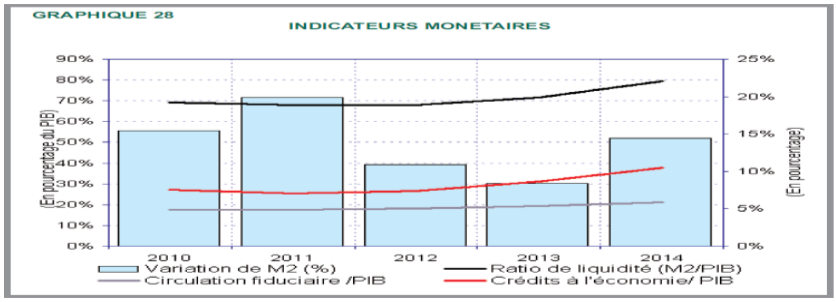

SOURS : Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2014 , p121 .

ثالثا: ظاهرة الاستعمال المفرط للسيولة في الاقتصاد الوطني.

1 .مفهوم السيولة النقدية: تعني السيولة في مفهومها الفظي النقود المطلقة (النقود القانونية) (cash money)، أما السيولة في معناها الاصطلاحي أو الاقتصادي فتعني قابلية الأصول للتحويل إلى أصول سائلة (نقود قانونية) لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء في فترة قصيرة وبدون تكلفة[6].

2 .أهمية السيولة النقدية للأفراد: تكتسي السيولة النقدية أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد (أو قطاع العائلات) وذلك لما تتمتع به النقود من خصائص أهمها: أنها وسيلة للتداول وأداة لدفع المعاملات العاجلة، مقياسا للمدفوعات الآجلة ومستودعا للقيمة، كما هو معروف نظريا بأسباب الطلب على النقود.

وتزداد الحاجة والأهمية للسيولة النقدية لدى الأفراد في ظل نقص ومحدودية التعامل بالشيكات بين الأفراد والمؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة، ونقص الثقافة والوعي بالتعامل بالأدوات البديلة للسيولة خاصة أدوات الدفع الالكتروني.

3. أهداف إدارة السيولة النقدية: تهدف إدارة السيولة النقدية بدراسة وضبط التدفقات النقدية لتحقيق ثلاثة أهداف[7]:

أ-هدف التعامل: تحرص كل شخص أو مؤسسة على الاستمرار في أعماله، وهو ما لا يمكن أن يتحقق بدون توافر حد أدنى من السيولة النقدية لشراء المواد الخام والتعامل مع الغير.

ب-هدف الأمان: يرغب كل فرد أو كل مؤسسة في تجنب المشكلات والمخاطر التي تترتب على العجز المالي والفشل في تسديد الالتزامات في أوقاتها.

ج-هدف المنافسة: يحتفظ كل فرد أو كل مؤسسة بقدر معين من السيولة النقدية الجاهزة بحيث يتمكن من انتهاز الفرص السانحة ودرء المخاطر الطارئة، في الأجل القصير.

3-قيمة النقود والسيولة النقدية: يرى (Tanzi 1982) أن متوسط نصيب الفرد من النقود السائلة Currency Per Capita قد يكون متزايدا من الناحية الاسمية بصورة سريعة ، أما عندما ننظر إلى هذه الزيادة من الناحية الحقيقية - بأخذ التغيرات الحادثة في الأسعار في الاعتبار- فإن الزيادة تصبح متواضعة. ويدلل على ذلك بأن متوسط كمية النقود السائلة للفرد في الولايات المتحدة من الناحية الحقيقية عام 1980 يقل بنسبة 55٪ عن تلك النسبة في عام 1945. كذلك فإنه ربما تتأثر نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود بسبب التغير في أساليب الدفع مثل التحول من استخدام النقود السائلة في دفع الأجور إلى استخدام الشيكات.

رابعا: دوافع الاستعمال المفرط للسيولة في الاقتصاد الجزائري

لقد ساهمت مجموعة من المحددات في جعل المواطن الجزائري يستعمل بل يفضل استعمال السيولة النقدية في جل إن لم تكن كل معاملاته اليومية، هذه المحددات وبنوع من الاختصار منها:

1-نمو حجم الإصدار من النقود القانونية: لقد ساهم الانتاج(الإصدار) النقدي في عملية استخدام النقود في عمليات المبادلة، فقد بلغ حجم الإصدار من النقود القانونية (قطع وأوراق نقدية) 4103,5 مليار دج سنة 2013 أي ما يعادل أكثر من ثلث (37%) الكتلة النقدية بجميع مكوناتها (عرض النقود بالمعنى الواسع M2). كما يلحظ على حجم النقود القانونية أنه تضاعف بأكثر من ثلاثون (30) مرة عن سنة 1990م وتسع (9) مرات عن سنة 2000م، بينما بلغ متوسط نمو حجم النقود القانونية من سنة 1990 إلى سنة 2014 معدل 17%م ومعدل 18% من

سنة 2000 إلى سنة 2014، هذا الكم الهائل من النقود القانونية هيأ المجال المناسب للاعتماد عليها (النقود السائلة) في عمليات المبادلة.

2-برامج دعم النمو الاقتصادي: شرعت الجزائر، منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014.

فبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) خصص له غلاف مالي أولي بـ: 525 مليار دينار حوالي 7 مليار دولار، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

أما البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1.216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية .أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ: 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9.680 مليار دينار، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار(155مليار دولار).

هذه البرامج وفرت كتلة نقدية ضخمة تطلب تداولها في الاقتصاد الوطني من وجهتين أولا: ضرورة إنفاقها(صرفها) من اجل تنفيذ البرامج، وثانيا: ولدت ضغوط تضخمية نتيجة عدم قدرة الطاقة الاستيعابية الاقتصادية لها، كما وفرت أيضا مجالاً للتعامل النقدي بين المواطنين ومؤسسات الانجاز.

3-برامج دعم التشغيل: ومن أجل تدارك هذا التدهور في القدرة الشرائية نتيجة لانخفاض مستويات الدخل الحقيقي، وانعدامه بالنسبة للبطالين، تبنت الحكومة مجموعة من البرامج والإجراءات بهدف الحد من نسبة البطالة وتوفير مناصب عمل وخلق مؤسسات صغيرة، أهم هذه البرامج وأثارها على زيادة استخدام النقود السائلة في التداول هي[8]:

أ-الأنشطة ذات المنفعة العامة "AIG": يهدف هذا الإجراء إلى تقديم منح مالية لفئة البطالين مقابل القيام بأنشطة للصالح العام، وذلك بموافقة البنك العالمي، وقد قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج 22.000 مليار دج استفاد منها 1.515.000 شخص للفترة من 1995 إلى 1998، حيث وبلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 183000 شخص في نهاية سنة 2004.

ب-برامج عقود ما قبل التشغيل "CPF": يوجه هذا البرنامج لخريجي الجامعات والمعاهد قصد إدماجهم في سوق العمل مقابل تعويض مالي يتراوح بين 4500 إلى 8000دج، على الرغم من أهمية هذا البرنامج في امتصاص البطالة ولو بشكل مؤقت إلا أن بعض الشباب يفضل التعطل على العمل بسبب انخفاض قيمة التعويضات مقارنة بالمستوى المعيشي. هذه العقود تم من خلالها توظيف 59781 شاب سنة 2004 مقابل 5200 شاب خلال سنة 2003، لكن هذا البرنامج لم يجد القبول من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية وإمكانية عدم الإدماج في العمل بعد انتهاء مدة التشغيل؛ وبلغ عدد مناصب العمل 258869 منصب خلال الفترة 1999-2008.

ج-الوكالة الوطنية لدعم الشباب: أنشأت سنة 1996 وتعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10ملايين دينار جزائري، في إطار نفس البرنامج سنة 2004 تم إنشاء 6677 مؤسسة صغيرة من خلالها تم توفير 18980 منصب عمل، وتؤكد الإحصائيات أن عدد المناصب المستحدثة خلال 1999-2008 كان 276174 منصب.

هـ-جهاز الإدماج المهني "ESIL": يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية، إذ تم تطبيقه منذ 1990 حيث استفاد منه قرابة 332.000 شاب، للفترة 94-95 لمدة 06 أشهر في المتوسط موزعون على مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة الإدارة والبناء والأشغال العمومية تقريبا. أما بالنسبة للفترة 95-1998فقد انتقل عدد المدمجين من 141586 شاب بنسبة 80% سنة1995 إلى 152.900 شاب سنة 1998.

4-تحسن مداخيل الطبقات الشغيلة: أدى التحسن في مداخلي الطبقة الشغيلة في السنوات الأخيرة إلى المزيد من الطلب على النقود السائلة واستخدامها في المعاملات اليومية (قانون كينز إذا زاد الدخل زاد الإنفاق) وهو ما أشار إليه مدير الإعلام بمؤسسة بريد الجزائر إلى ارتفاع معدل السحب للزبون الواحد ما بين 7000 و8000 دج شهريا خلال سنة 2005 و 2006 إلى 20,000 دج خلال سنة 2010، وذلك راجع إلى ارتفاع الأجر الشهري للمواطنين مع الزيادات التي أقرتها الحكومة، حيث ارتفع متوسط الدخل الفردي من 15 ألف دينار إلى 30 ألف دينار، ما يتطلب سيولة نقدية ضخمة من أجل الاستجابة لجميع الطلبات أمام ارتفاع عدد زبائن بريد الجزائر إلى 15 مليون زبون خلال الفترة الأخيرة. وفي سياق ذي صلة؛ قال مدير بريد الجزائر أنه يتم سحب ما بين 8 و 20 مليار دينار يوميا من قبل أصحاب الحسابات الجارية البريدية عبر التراب الوطني بنحو مليار و500 ألف عملية يوميا في الفترات العادية، وتصل إلى 2 مليار و200 ألف عملية خلال المناسبات والأعياد، مشيرا إلى أنه من بين

نحو 15 مليون صاحب حساب جاري بريدي فإن مليون منهم يسحبون يوميا المال نقدا.

5-نمو حجم السوق الموازية: يعد المدخل النقدي أكثر المداخل التي استخدمت في تقدير حجم الاقتصاد الخفي كما أنه أكثرها عرضة للانتقاد في ذات الوقت. ويقوم هذا المدخل على افتراض أساسي مفاده أن معاملات الاقتصاد الخفي تتم أساسا باستخدام النقود السائلة Cash وذلك في محاولة من جانب المتعاملين في هذا الاقتصاد لإخفاء معاملاتهم، والتي يمكن أن يتم اكتشافها إذا تمت هذه المعاملات بوسائل دفع أخرى مثل الشيكات. ومن ثم يفترض أن كبر حجم الاقتصاد الخفي لابد وأن ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة (حيث تقدر مصادر رسمية حجم السوق الموازية في الجزائر بأكثر من 3700 مليار دج). هذا الافتراض يجد من الناحية الواقعية ما يؤيده. فعلى سبيل المثال فإن كافة القضايا التي تم ضبطها والمتعلقة بالاتجار في المخدرات أو العملة أو القمار...الخ، تكون مصحوبة بضبط أو مصادرة كميات كبيرة من النقود السائلة.

6- ضعف أو انعدام أجهزة الدفع الاليكتروني: تفتقد أو تنعدم أجهزة الدفع بواسطة البطاقات النقدية(البنكية) في اغلب (معظم أو كل) المؤسسات التي يتعامل معها المواطن بيعاً وشراء، فمثلاً: أكبر السيبرات لا تتوفر على هذه الأجهزة (أجهزة الدفع الاليكتروني) فكيف تتوفر في ابسط المحلات، وإذا توفرت فقليل من المواطنين من يملك بطاقة الدفع؛ وهنا في هذا المحدد بالذات فليس اللوم على المواطن الغالب على أمره وإنما المشكل في النظام المصرفي الذي ما يزال بعيد عن استخدام هذه الأجهزة سواء من حيث توفيرها أو من حيث إصدار بطاقات الدفع الآلية، رغم تحديث أنظمة الدفع(نظام التسويات الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة ونظام المقاصة الاليكترونية) منذ سنة 2006م[9].

7-ارتفاع مستوى التضخم: عرفت السنوات الأخيرة ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع مثل الزيت والسكر، مما جعل المواطن يبحث على سيولة أكبر من أجل تلبية رغباته اليومية من الإنفاق على هذه المواد وبالتالي الاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة النقدية. فقد ترافق التوسع القوي لنفقات الميزانية الجارية في 2011-2012 مع النمو المعتبر للاستهلاك الخاص، ما أدى إلى تسجيل مستوى قياسي في معدل التضخم (8,89%) سنة 2012م؛ هذا المستوى القياسي للتضخم أدى إلى ارتفاع كبير في مستوى الأسعار عامة وأسعار المواد الغذائية خاصة-وهي التي تتطلب مبالغ نقدية سائلة-نتيجة الطلب المتزايد على هذه السلع والخدمات[10]. كما أن التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري ساهمت في نشوء التضخم المستورد الذي يحدث عندما لا يستطيع (عدم استقرار) سعر الصرف امتصاص هذا النوع من التضخم باعتباره أحد محدداته[11].

الشكل رقم4: تطور مستوى التضخم في الفترة 2000-2013.

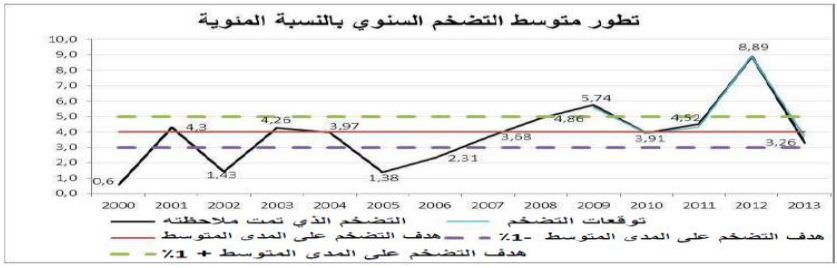

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014. ص179.

8-الحرج العقائدي: يتحجج البعض ممن يستخدمون السيولة النقدية في المعاملات اليومية لهم بالحرج الموجود في التعامل بالآليات المصرفية المتاحة (الشيك، بطاقة الدفع...) كون هذه الآليات من خصائص النظام المصرفي المبني على التعامل بالفائدة (الربا) المحرمة، وبتالي من اجل تجنب هذا الحرج يتم استخدام النقود السائل دون وساطة أو أدوات تسوية

تكلف الفرد (تكلفة الخدمات) مبالغ إضافية هي عين الربا وليست أعباء الخدمة المقدمة.

9-أزمة الثقة في النظام المصرفي: انهيار الثقة في المؤسسات المالية ومؤسسة بريد الجزائر لدى المواطن، إذ بعد النقص الحاد في السيولة النقدية لدى هذه المؤسسات، أصبح المواطن يفضل تخزين كميات كبيرة من النقود لديه عوضًا من إيداعها لديها، خاصة التجار والمقاولين وغيرهم ممن يتعاملون بمبالغ نقدية كبيرة، لأنهم في حالة إيداعها لا يمكنهم استرجاعها في الوقت الذي يحتاجونها، وبما أن البنوك في الاقتصاد مثل القلب في الجسم، أي يدخل إليه الدم ويخرج منه في حركة دورية ومستمرة، أصبحت البنوك تعاني من خروج كبير ومستمر للأموال دون أن تدخل إليها كميات أخرى مماثلة على الأقل، وكان ذلك سببًا في تعميق الأزمة.

فمنذ أزمة بنك الخليفة والبنك الوطني الجزائري وقلة أو انعدام السيولة في بعض الأحيان في مراكز البريد جعل من الفرد الجزائري يتلهف إلى سحب أمواله (راتبه) من هذه المؤسسات والاحتفاظ به نقدا في بيته تجنباً لأي طارئ قد يعيقه مستقبلاً في سحب أمواله عند الحاجة إليها.

10-انخفاض قيمة العملة الوطنية: يقصد بقيمة العملة في النظام النقدي الداخلي، العملة كمقياس للقيم الاقتصادية والتي تتمتع بخاصيتي القانونية والنهائية في النظام النقدي الداخلي[12]. أما القيمة الخارجية فتحدد بمقدرة العملة الوطنية على شراء السلع الأجنبية، وأسعار الصرف التي تقاس بها قيمة العملة سواء كانت ثابتة أو متغيرة، تعتبر مؤشرات لقيمة العملة الوطنية في الاقتصاد العالمي، ويمكن أن يؤثر التغير في القيمة الخارجية للعملة الوطنية على القيمة (القوة الشرائية) الداخلية لها. هذا وشهدت قيمة العملة الوطنية الحقيقية انخفاضاً محسوساً في السنوات الاخيرة، هذا الانخفاض في القيمة الحقيقية للنقود

وانعكاسه في ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، ساهم في زيادة الطلب على السيولة من اجل اتمام المعاملات اليومية.

الجدول رقم(03): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو ومعدل تغير M2 2000-2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدولار مقابل دج US/DA	77.58	75.64	78.89	67.93	71.93	73.14	71.07	67.01	70.69	72.22	74.04	76.05	78.10	79.02	79.24
الأورو مقابل دج EUR/DA	69.87	67.39	80.38	83.52	96.29	86.66	93.86	97.62	95.39	105.5	97.86	106.5	102.9	101.3	107.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

الشكل رقم05: التمثيل البياني لمعدل تغير عرض النقود M2 وسعر الصرف للدينار الوطني مقابل الدولار والاورو.

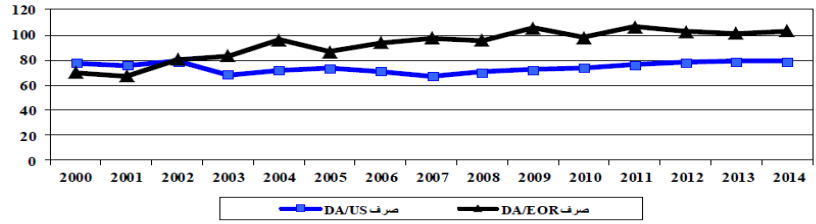

11-النظم الضريبية غير العادلة: من خلال تقدير دالة طلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة خلال الفترة من 1929-1976م، توصل Tanzi إلى أن معدل الضريبة ذو أثر معنوي موجب على الكمية التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة، فقد لجأ Tanzi إلى قياس أثر التهرب الضريبي على معدل النقود السائلة، فوجد أن العلاقة بين التهرب الضريبي والطلب على النقود السائلة ذات دلالة كبيرة. حيث تمثل نسبة الوظائف غير المصرح بها لدى الضمان الاجتماعي50٪ من إجمالي المستخدمين، حسب الدراسة التي أنجزها مكتب الدراسات (إيكوتكنيكس) بطلب من البنك العالمي[13].

12- الاكتناز وضعف سرعة تداول النقود: لقد أدت ظاهرة اكتناز النقود في الاقتصاد الوطني إلى ضعف سرعة تداول النقود التي لم تتجاوز الاثنان (2) منذ أكثر من عشر سنوات (الجدول رقم 2)، هذه الظاهرة

(الاكتناز) تجعل من زيادة حجم الطلب على النقود السائلة خاصة الأوراق النقدية ذات القيمة الكبيرة؛ فمثلاً: بعد إجراء سحب ورقة 500دج في سنة 1982م ظهرت كميات كبيرة من فئة هذه القيمة كانت مكتنزة، وهو ما يظهر (يلحظ) الآن مع ورقة 1000دج التي بدأت تظهر بشكل كبير بينما ورقة 2000دج فرغم أنها طرحت في التداول أكثر من ثلاثة سنوات لا تزال نادرة التداول كما أن الطلب عليها متزايد ليس لتداولها وإنما لاكتنازها لأنها أكبر قيمة وتمثل أكبر ضمان.

13-مظاهر الاحتيال والتزوير: بالرغم من أن بنك الجزائر أنشأ جهازًا خاصًا منذ مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينيات وفي ظل قانون النقد والقرض رقم (90-10) باسم "جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد" إلا أن الهاجس الأكبر الذي يبقى يمنع المواطنين وخاصة منهم المتعاملين الاقتصاديين من التعامل بالشيك، هو انتشار ظاهرة إصدار الشيكات بدون رصيدchèque certifié، وبالتالي فإن على التاجر إما أن يطلب من المشتري الدفع بشيك مصادق عليه، وهذا يتطلب من المشتري طلب هذا الشيك من البنك ثم الانتظار بضعة أيام حتى يتم تحضيره ثم إمضاؤه من طرف مدير الوكالة البنكية التي يتعامل معها، وهذا مناف لتسريع المعاملات التجارية والمالية، وإما أن يقبل من المشتري الدفع بشيك عادي وهو لا يضمن حقه، وبالتالي من اجل تجنب كل هذه المراحل يفضل المشتري الدفع نقدا، وحتى البائع أصبح لا يثق كثيرا في مثل هذه الشيكات والمشاكل التي تعترضه عند تحصيلها.

14-ضعف قدرة البنوك الجزائرية في جذب الودائع: إن التعرف على طبيعة النمو في الودائع البنكية وعلاقتها بالناتج المحلي يقيس قدرة البنوك التجارية وفعاليتها في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم04: حركة الودائع البنكية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2014).

السنة	التغير في الودائع %	PIB الناتج الوطني	التغير في الناتج المحلي الإجمالي %	الميل المتوسط PIB/الودائع	الميل الحدي ΔPIB/Δالودائع
2000	15.10	4123.5	26.18	0.35	0.22
2001	19.44	4257.0	3.96	0.42	2.14
2002	18.85	45419	6.5	0.46	1.21
2003	14.85	5266.82	16.01	0.46	0.42
2004	6.88	6127.5	16.83	0.42	0.18
2005	10.02	7564.6	22.97	0.37	0.18
2006	18.68	8512.2	12.65	0.40	0.56
2008	14.3	11042.8	18.13	0.54	0.38
2009	0,3-	10034.3	-9.13	0,25	1,56
2010	13,1	11991.5	20.3	0,24	0,74
2011	15,7	14588.8	21.7	0,24	1,08
2012	7,50	16208.7	11.1	0,20	0,35-
2013	7.6	16643.8	2,7	0,45	0.17
2014	17.08	17205.1	3,4	0,38	0,2

المصدر: من إعداد الباحثين، بالإعتماد على بيانات الجدول رقم(1 و2).

نلحظ من الجدول أعلاه أن حركة الودائع البنكية في تزايد مستمر، ويظهر الميل المتوسط للودائع والذي يقيس قدرة وفعالية البنوك وفقا لحصتها في الناتج المحلي الإجمالي أن هناك تذبذب إذ تراوحت قيمته ما بين 0.21 و 0.54، مما يبين نقص فعالية البنوك في تحفيز الطلب على الودائع البنكية لاسيما الادخارية، أما فيما يتعلق بالمرونة الدخلية للودائع البنكية فيتضح أن استجابة الودائع للتغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي هي استجابة غير منتظمة؛ فتارة أقل من الواحد مما يعني استجابة ضعيفة، وتارة أكبر من الواحد مما يعني أنه يستجيب لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ تراوحت ما بين 0.3 كأدنى قيمة، و 37.52 كأعلى قيمة خلال فترة الدراسة، وما يمكن استخلاصه هو ضعف مرونة الإيداع البنكي بشكل عام وعدم استقرار الاتجاه العام لحركة الودائع، والذي يعد مؤشر على ضعف ارتباط الودائع البنكية بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وضعف البنوك الجزائرية في جذب المزيد منها، وضعف فعالية الأوعية الادخارية المطروحة من طرف البنوك الجزائرية وكذا تدني نوعية الخدمات البنكية المقدمة.

خامساً: أثر تحسن مقابلات الكتلة النقدية على تشجيع المزيد من الإصدار النقدي (M1):

الجدول رقم 05: جدول تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر "2000-2014". الوحدة مليار دج

المتغير السنة	النقود M1	الكتلة النقدية M2	قروض الاقتصاد CCB	قروض للحكومة NDCG	صافي الأصول خارجية NFA
2000	1048.18	2022.5	993.7	677.5	775.9
2001	1238.5	2473.5	1078.4	569.7	1310.8
2002	1416.34	2901.53	1266.8	578.6	1755.7
2003	1630.38	3354.42	1380.2	423.4	2342.6
200	2160.6	3644.3	1535	-20.6	3119.2
2005	2421.4	4157.6	1779.8	-933.2	4179.7
2006	3167.6	4933.7	1905.4	-1304.1	5515.
2007	4233.6	5994.6	2205.2	-2193.1	7415.5
2008	4964.9	6955.9	2615.5	-3627.3	10246.9
2009	4944.2	7173.1	3086.5	-3488.9	10885.7
2010	5756.4	8280.7	3268.1	-3392.9	11996.5
2011	7141.7	9929.2	3726.51	-3406.6	13922.41
2012	7 681.8	11067.6	4287. 6	-3334.1	14940.4
201 3	8249.8	11941.76	5156. 4	-3235.4	15267.2
2014	9580.2	13663,9	6504.6	-2015.2	15824.5

المصدر: الحسابات من إعداد الباحثين، اعتمادا على نفس مصادر الجدول رقم1.

الشكل رقم 06: التمثيل البياني لتطور حجم الكتلة النقدية ومقابلاتها

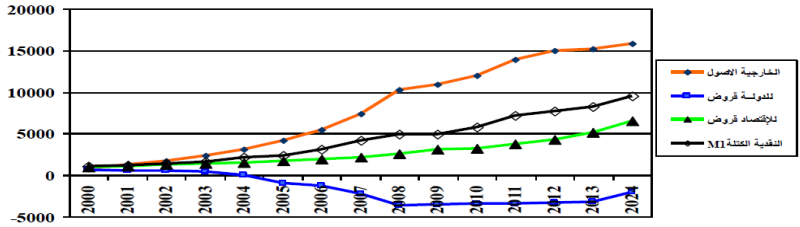

الجدول رقم 06: جدول الاختبار الإحصائي:

Dependent Variable: M1
Method: Least Squares
Date: 01/13/16 Time: 04:10
Sample: 1 15
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	36.32052	0.070690	2.567520	0.0432
NDCG	0.240229	2.571887	2.617842	0.0332
CCB	0.479559	42.82978	2.013437	0.0000
NFA	0.430668	0.105248	4.091950	0.0018

R-squared	0.994848	Mean dependent var	4375.707
Adjusted R-squared	0.993443	S.D. dependent var	2811.556
S.E. of regression	227.6597	Akaike info criterion	13.91676
Sum squared resid	570118.6	Schwarz criterion	14.10557
Log likelihood	-100.3757	Hannan-Quinn criter.	13.91475
F-statistic	708.0838	Durbin-Watson stat	1.517205
Prob(F-statistic)	0.000000		

نتيجة الاختبار الاحصائي لدرجة الارتباط بين عرض النقودM1 ومقابلات الكتلة النقدية:

$$M1 = \underset{(2.56)}{36.23} + \underset{(4.09)}{0.43}NFA + \underset{(2.61)}{0.24}NDCG + \underset{(2.13)}{0.47}CCB$$

$$R^2 = 0.99 \quad F = 708{,}08$$

يشير هذا النموذج إلى أنه يتمتع بمعنوية عالية كما تبين قيمة معامل الارتباط (R) ويدل على أن 0.99% من التغير في العرض النقدي بالمعنى الضيق يفسرها التغير في مقابلات الكتلة النقدية، فنلاحظ من خلال المعادلة أن إشارة المتغيرات موجبة وهو ما يعنى العلاقة الطردية بين هذه المتغيرات وM1. ويمكن تفسير معلمات النموذج كما يلي:

أ-هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى1% بين عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) وصافي الأصول الخارجية في الجزائر خلال أغلب السنوات الممتدة من عام 1991م وحتى 1014م حيث إن ارتفاع الأصول الخارجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عرض النقد بالمعنى الضيق بمقدار 0.43 منها. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية...لأن الزيادة في الأصول الخارجية يجري تحويلها من قبل بنك الجزائر إلى نقد لصالح الحكومة لتمويل نفقاتها المختلفة، بدفع أجور ورواتب الموظفين والعمال فتزيد بالتالي الودائع لدى البنوك التجارية وقدرتها في منح القروض وخلق ودائع جديدة، مما ينعكس على نمو عرض النقود، كما تشير الأرقام في الجدول رقم (01) أن هبوط صافي الأصول الخارجية قابله قلة في العرض النقدي بالمعنى الضيق (M1) خلال نفس الفترة.

ب-هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية ضعيفة جداً عند مستوى1% بين عرض النقد بالمعنى الضيق(M1) وصافي القروض للحكومة، حيث إن ارتفاع هذه القروض بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عرض

النقود بالمعنى الضيق بمقدار 0.24 منها. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية. لأن الزيادة في القروض الحكومية تستلزم زيادة في عرض النقود على شكل عملة في التداول وودائع جارية لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية، وهذا ما حدث في العديد من السنوات الممتدة من 1991م إلى 1999م، فالزيادة في معدل نمو القروض الحكومية رافقه زيادة في معدل نمو العرض النقدي بالمعنى الضيق (M1). خلال الفترة (1991-1995م)، أين بدأت القروض للحكومة في الانخفاض. غير أن انخفاض القروض الممنوحة للحكومة صاحبه في المقابل ارتفاع في الأصول الخارجية والقروض للاقتصاد ولذلك لم يتأثر عرض النقود بذلك الانخفاض.

كما أن القروض للحكومة قد ارتبطت بعلاقة موجبة مع عرض النقود بالمعنى الضيق(M1)، حيث تنعكس القروض الحكومية في الزيادة في النفقات الحكومية والتي تنعكس هي الأخرى في زيادة أكبر في العملة في التداول وزيادة في الودائع الجارية. إضافة إلى تطور قروض الخزينة خلال فترة الدراسة أين كانت الفترة قبل سنة 2000م موجبة وبعد ذلك أصبحت متناقصة وسالبة.

ج-**كما وجد أن هناك علاقة ايجابية** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عرض النقود بالمعنى الضيق (M1) وبين القروض المقدمة للاقتصاد، فارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العرض النقدي بالمعنى الضيق بمقدار 0,47 وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية، فالقروض الاقتصادية يتم طرحها في الاقتصاد للإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة النفقات ودفع رواتب وأجور جديدة كما ينعكس في زيادة الودائع الجارية والعملة في التداول، اللذان يشكلان عرض النقود بالمعنى الضيق(M1).

خَاتِمَة

تؤدي النقود في الاقتصاديات الحديثة عدة وظائف وتقوم بعدة أدوار ولها آثار مهمة على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وهو ما جعل موضوع النقود يحظي باهتمام المفكرين، ونتج عن ذلك ظهور النظريات النقدية التي تمثل الجانب النظري للنقود والعرض النقدي؛ حيث يعَد الإصدار النقدي وظيفة من وظائف البنك المركزي وإليه يرجع قرار تحديد كمية النقود التي سيتم ضخها، بينما ترتكز وظيفة خلق النقود في البنوك التجارية، لأن معظم الزيادة في الكتلة النقدية تكون من طرف البنوك التجارية بناء على تصرفات الأفراد المتعاملة معها وطبيعة الوضع الاقتصادي الموجودة فيه والمؤسسات المكونة له والتي تحدد مسار وحركية (سرعة دوران) هذه النقود.

كما أنه بعد دراستنا اتضح أن أسباب الاستخدام المتزايد للسيولة في الاقتصاد الوطني لم تكن رغبة من أفراد المجتمع والمؤسسات الاقتصادية، وإنما نتيجة لمجموعة من المحددات أو العوامل المتراكبة والمتداخلة في بنية النظام الاقتصادي الوطني، فالسياسة النقدية التوسعية، وبعض العثرات للنظام المصرفي الجزائري، وثقافة المواطن في جانب المعاملات المالية، كلها ظروف ساعدت على نمو ظاهرة الاستخدام المفرط للسيولة في المعاملات اليومية للمواطن الجزائري.

فبينما في الاقتصاديات المتقدمة نجد أن النقود القانونية (السائلة) لا تشكل إلا نسبة ضئيلة في بنية الكتلة النقدية(عرض النقود) نتيجة تطور العادات والأنظمة المصرفية، نجد العكس يحدث في الاقتصاد الوطني الجزائري، فالنقود القانونية (السائلة) لم تقل عن الربع في بنية الكتلة النقدية(عرض النقود)، وهو ما يؤكد على الاستخدام الكبير للسيولة في معظم المعاملات اليومية للأفراد الاقتصاديين، ويوحي كذلك إلى ضعف المنظومة المصرفية الوطنية التي لم تستطيع أن تلبي طلبات (تطلعات) المواطنين من أنظمة الدفع الاليكترونية من أجهزة و أدوات.

نتائج الدراسة وتوصياها:

✓ تميزت سياسة الإصدار النقدي في الجزائر بأنها غير مستقلة عن نوع تسيير وطبيعة نموذج التنمية الاقتصادية المعتمدة، وقد كانت إصلاحات سنة 1990م بداية التوجه نحو اقتصاد السوق القائم على معايير المردودية والربح؛ ويمكن القول إن قانون النقد والقرض 90-10 قد أوضح معالم التوجهات في مراقبة ومتابعة تطور عرض النقود بشكل أفضل.

✓ شهدت الكتلة النقدية ومقابلاتها عدة تطورات حيث عرف تطور تزايداً ومستمراً منذ بداية الإصلاحات النقدية ولغاية السنوات الأخيرة. حيث يلاحظ ارتفاع حجم النقود القانونية في بنية الكتلة النقدي الذي لم يقل عن الربع حتى بعد الإصلاحات المصرفية المطبقة.

✓ ساهمت مجموعة من الظروف الاقتصادية في جعل المواطن الجزائري يفضل استعمال السيولة في المبادلات التجارية، فعلى غرار ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاع التضخم) وندرتها، ساهم أيضاً ارتفاع حجم السوق الموازي في جعل المواطن يستعمل النقود السائلة لقضاء حوائجه منه.

✓ أدى التحسن في منظومة الأجور لكثير من المواطنين في توفر كتلة نقدية كبيرة سائلة متداولة بين الأفراد مما عزز استخدام النقود السائلة في المعاملات اليومية خاصة المعاملات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى أساس هذه النتائج نوصي بالتالي:

➢ إعادة الاعتبار للتعامل بالشيك في المعاملات التجارية والمالية، فبالرغم من أن القوانين الجزائرية واضحة وصارمة في مجال مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد.

➢ تفعيل وتنشيط التعامل ببطاقة ما بين البنوك carte CIB حيث وبالتعاون مع مؤسسات أجنبية متخصصة في مجال النقد الإلكتروني سعت مجموعة من البنوك الجزائرية إلى إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات

التلقائية بين البنوك تهدف إلى إنشاء نظام وطني للدفع الإلكتروني من خلال إنشاء بطاقة السحب ما بين البنوك.

- إعادة بعث قاعدة إلزامية التعامل بالشيك في العمليات التي تفوق قيمتها 500 ألف دينار جزائري.
- تسهيل وتشجيع فتح الحسابات البنكية للمواطنين من اجل امتصاص بعض من السيولة المكتنزة عند الأفراد، مع تسهيل إجراءات عمليات الدفع والسحب للزبائن وفي ظروف مواتية.

الملحق رقم 1: جدول الاختبار الإحصائي:

.regress M1, NFA, NDCG, CCB, noconst

Dependent Variable: M1
Method: Least Squares
Date: 01/13/16 Time: 04:10
Sample: 1 15
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	36.32052	0.070690	2.567520	0.0432
NDCG	0.240229	2.571887	2.617842	0.0332
CCB	0.479559	42.82978	2.013437	0.0000
NFA	0.430668	0.105248	4.091950	0.0018

R-squared	0.994848	Mean dependent var	4375.707
Adjusted R-squared	0.993443	S.D. dependent var	2811.556
S.E. of regression	227.6597	Akaike info criterion	13.91676
Sum squared resid	570118.6	Schwarz criterion	14.10557
Log likelihood	-100.3757	Hannan-Quinn criter.	13.91475
F-statistic	708.0838	Durbin-Watson stat	1.517205
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم2: جدول تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر في الفترة 1990-2014.

الوحدة مليار دج

المتغير / السنة	النقود القانونية	نسبة التغير	الودائع تحت الطلب	نسبة التغير	النقود M1	أشباه النقود	نسبة التغير	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير	الناتج الوطني	نسبة التغير	سيولة الاقتصاد M2/PIB
1990	134.94	22.95	135.14	-	270.08	72.92	7.08	343	-		17.08	
1991	157.2	16,13	168.7	24.83	325	90.27	20,37	415.27	23.8	862.13	21,07	48.16
1992	184.85	17.62	184.9	9.6	369.7	146.18	13.75	559	61.93	1074.7	24.23	48.0
1993	211.31	14.27	231.9	25.42	446.9	180.52	20.88	676.42	23.5	1189.72	21.61	52.73
1994	223.0	5.53	252.9	9.06	475.83	247.68	6.47	723.51	37.2	1487.4	15.31	48.64
1995	249.76	12.01	269.3	6.48	519.1	280.45	9.09	799.56	13.23	2004.9	10.51	39.88
1996	290.88	16.34	304.6	13.1	589.1	325.95	13.48	915.05	16.22	2570.0	14.44	35.6
1997	337.62	16.17	333.9	9.62	671.57	409.94	14	1081.5	25.76	2771.3	18.19	39.02
1998	390.42	15.75	422.9	26.65	826.37	766.09	23.05	1592.46	86.87	2803.1	47.24	56.81
1999	440	12.46	446.0	5.46	905.18	884.16	9.53	1789.35	15.41	3215.1	12.36	55.65
2000	484.52	10.55	563.7	26,39	1048.18	974.35	15.79	2022.5	10,20	4123.5	13.3.	49.04
2001	577.15	19.1	661.3	17,31	1238.5	1235.0	18.15	2473.5	26,75	4257.0	22.3	58.1
2002	664.68	15.2	751.6	13,65	1416.34	1485.2	14.36	2901.53	20,25	4541.9	17.3	63.88
2003	781.4	17.5	849.0	12,96	1630.38	1724.04	15.11	3354.42	16,08	5266.82	15.6	63.68
2004	874.34	11.9	1291.3	52,1	2160.6	1577.5	32.52	3644.3	-8,5	6127.5	11.4	61.00
2005	921.0	5.33	1516.5	17,44	2421,4	1636.2	12.13	4157.6	10,1	7564.6	11.2	55.0
2006	1081.4	17.41	2096.4	38,23	3167.6	1766,1	30.74	4933.7	1,7	8512.2	18.7	58.0
2007	1284.5	18.78	2949.1	40,67	4233.6	1761	33.7	5994.6	-0,3	9408.3	21.5	63.7
2008	1540	19.9	3424.9	16,13	4964.9	1991	17.3	6955.9	13,06	11042.8	16.0	63.0
2009	1829.4	18.82	3114.8	-8,96	4944.2	2228.9	-0.4	7173.1	11,95	10034.3	3.2	71.5
2010	2098.6	14.68	3657.8	17.43	5756.4	2524.3	16.41	8280.7	13,25	12049.5	15.4	68.7
2011	2571.5	22.53	4570.2	24,94	7141.7	2787.5	24.06	9929.2	10,42	14384.8	19.9	69.0
2012	2997.2	16.55	4776.34	4,51	7 681,8	3329.8	8.34	11067.6	19,45	16208,7	11.46	68.48
2013	3247.64	7,71	5055,8	5,52	8249,8	3691.96	7,4	11941,76	10,7	16643,8	7,89	71,6
2014	3658,9	7,87	5921,3	14,6	9580,2	4083,7	16,1	13663,9	10,6	17205,1	14,4	79,4

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على:

Bank of algeria, Bulletin stayistique de la banque d'algerie, statistiques monétaires 1964 – 2000 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005

-بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الهوامش والمراجع المعتمـــدة

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد والقرض، 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

(2) فؤاد مطاطلة، النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية، حالة تطبيقية على الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر1997م، ص48.

(3) الطاهر لطرش، مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر، أطروحة دكتوراه، الجزائر 2004، ص339.

(4) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004"، ص29.

(5) Banque d'Algérie, "**évolution économique et monétaire en Algérie**", Rapport 2014, p79.

(6) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006 ، ص230 .

(7) Lance Mior, Managing Corporate Liquidity, American management Association 1999, P 196.

(8) انظر مقدم عبيرات، مشكلة البطالة في الفكر الإقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، المداخلة في إطار الملتقى الوطني حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة أيام:15-16 نوفمبر 2011.

(9) محمد لكساسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر لسنة 2008، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني.

(10) محمد لكساسي، وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني، اكتوبر 2013، ص11.

(11)S. ben naceur, understanding inflation in algeria , Algeria: selected issus paper, imf country report no. 13/48, February 2013.

(12) زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحبلى الحقوقية، الإسكندرية 2003، ص208.

(13) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: الدورة العامة العادية 24 جوان 2004: القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، ص42.